

05/12/2017

ملف صحفي

بفضل التحسن المستمر لمناخ الأعمال والذي أتاحه التسيير الفعال للمالية العامة والإصلاحات الهيكلية، بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي والأمني، حققت موريتانيا، خلال السنوات الثماني الأخيرة، نتائج اقتصادية ومالية معتبرة.

وقد بلغت بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، والكتلة النقدية واحتياطي النقد الأجنبي مستويات قياسية غير مسبوقة على الصعيد الوطني. وقد أدت العلاقة الإيجابية بين النشاط الاقتصادي الحقيقي والمجاميع النقدية إلى ارتفاع قوي في سيولة الاقتصاد الوطني، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 135.4% في الفترة ما بين 2009 و 2017 كما زادت الكتلة النقدية ب 393.2 مليار أوقية في الفترة ذاتها (من 277.11 مليار وصولا إلى 670.31 مليار أوقية¹).

وسيتولد عن الآفاق الواعدة في مجال الغاز والبتروول والمعادن، أرصدة كبيرة من العملة الصعبة، ستقابلها إصدارات هامة من العملة المحلية سيتم ضخها حينها في اقتصاد سائل يشكل النقد أداة الدفع المهيمنة فيه².

لذا، ومن أجل إدارة وتتبع وتأمين هذه السيولة النقدية بكفاءة وفعالية صار تحديث وسائل ونظم الدفع لملائمة الوضعية الجديدة ضرورة ملحة.

شارع الاستقلال
ص ب: 623
نواكشوط - موريتانيا
هاتف:
+ 222.45.25.22.06
+ 222.45.25.28.88
فاكس:
+ 222.45.25.27.59
info@bcm.mr
www.bcm.mr
BP 623
Nouakchott Mauritanie
Tel : +222.45.25.22.06
+ 222.45.25.28.88
Fax: +222.45.25.27.59
info@bcm.mr
www.bcm.mr



¹ معطيات يونيو 2017.
² ارتفع مستوى الأوراق والقطع النقدية المتداولة من 82.2 مليار أوقية عام 2009 إلى 185.2 مليار أوقية في يونيو 2017 بزيادة قدرها 125.3%.



وعيا بهذا التطور وبالتحديات الناتجة عنه قام البنك المركزي الموريتاني، باعتماد عصنة وسائل ونظم الدفع كأحد المحاور الأساسية لإستراتيجيته الثلاثية للفترة 2016 - 2018 والتي تم تحديثها في 2017. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية تم تنظيم عدة ندوات ودراسات، كما تم إطلاق عدة مشاريع في إطار خطة عصنة البنك المركزي، ومنها: إنشاء مركز للنقد يستجيب للمعايير والمواصفات الدولية، مشروع إنشاء نظام وطني للدفع، تشجيع وترقية وسائل الدفع الالكتروني...

من هذا المنطلق نظم البنك المركزي يومي 13 و 14 سبتمبر 2017 ندوة فكرية حول "آفاق تطوير وسائل الدفع في موريتانيا"، شاركت فيها جميع الجهات المعنية بإشكاليات تطوير وسائل الدفع بالإضافة إلى شركائنا الخارجيين (شركائنا في التنمية وموردي الأوراق والقطع النقدية)، وقد شكلت ورشات الندوة³ فرصة سانحة للمشاركين من أجل القيام بجدد للوضع الحالية لجميع نظم الدفع وتقديم توصيات لمواجهة التحديات المحددة.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من التدابير والإجراءات التي اتخذها البنك المركزي من أجل تطوير وتعزيز القطاع المصرفي، خصوصا النقديات، لا يزال استخدام وسائل الدفع يركز بشكل أساسي على النقد، حيث إن معظم المعاملات التجارية تتم تسويتها نقدا. ويؤدي هذا الوضع إلى تكاليف إضافية كبيرة فضلا عن عوامل خارجية سلبية بالنسبة لجهة إصدار العملة أو للمجتمع الوطني بأسره، نظرا للتكاليف الباهظة في مجالي تسيير وإدارة النقد.

إن البنك المركزي الذي تُسند إليه مسؤولية جسيمة تتمثل في إصدار الأوراق والقطع النقدية والمحافظة عليها على عموم التراب الوطني، بهدف تسهيل المعاملات والتبادلات التجارية، يواجه حاليا ستة تحديات رئيسية تتعلق بإدارة وتسيير العملة الائتمانية:

1. تسيير لتداول متزامن لعدة سلاسل من العملات الورقية والقطع النقدية مكونة من ستة فئات تملك أشكالا مختلفة

³ أربعة ورشات حول مواضيع النقد، الصيرفة وتطورها، الدفع غير النقدي والدفع الالكتروني.





- مما يزيد من صعوبة صيانة وإدارة التداول النقدي (نقل وحساب وفرز وتخزين وتدمير الأوراق النقدية)
- 2. التكلفة الباهظة لإدارة النقد وضعف جودة الورق المستخدم في طباعة العملة الورقية والسبائك المستخدمة في القطع النقدية**
- 3. مخاطر جسيمة مرتبطة بتبييض الأموال وتزييف العملة خاصة تزوير الأوراق ذات القيمة الكبيرة (2000 و 5000 أوقية)**
- 4. انخفاض معدل الصيرفة (الانتساب للمؤسسات المصرفية)**
- 5. ضعف استخدام وسائل الدفع غير النقدية والالكترونية مقارنة بالنقد**
- 6. ضعف تداول القطع النقدية بسبب تأكل قيمتها مما يسبب تضخما غير مبرر اقتصاديا.**

انطلاقا من التحديات الجسيمة السابقة ومع مراعاة توصيات الفاعلين الاقتصاديين، شرع البنك المركزي في رسم خارطة طريق لتحديث وسائل ونظم الدفع تهدف إلى جعل المعاملات التجارية أكثر رسمية وانسيابية، ومحاربة غسيل الأموال وتزويرها وإعطاء الأوقية قيمة أكبر.

تتكون خارطة الطريق هذه من خمسة محاور أساسية :

- 1. سحب وإلغاء الأوراق والقطع النقدية المتداولة حاليا من أجل تحصين عملتنا الوطنية ضد التزوير. يهدف هذا الإصلاح إلى إعادة هيكلة وتحديث العملة النقدية (الأوقية) من خلال سحب وإلغاء جميع سلاسل الأوراق والقطع النقدية المتداولة حاليا واستبدالها بأخرى من البوليمير أكثر قوة وأمانا واستدامة وابتكارا. وستنفذ هذه العملية خلال فترة كافية لتتيح للفاعلين الاقتصاديين والمواطنين القدرة على التكيف.**
- 2. تعزيز قيمة العملة الوطنية عن طريق تشجيع استخدام القطع النقدية (التي تمتلك عمرا أطول) والتي من شأنها أن تسمح بتبسيط العمليات التجارية والمحاسبة بالإضافة إلى زيادة الثقة في العملة الوطنية وتخفيض تكاليف وأمن المعاملات**





3. تعزيز الخدمات المصرفية والولوج إلى الخدمات المالية في جميع أنحاء البلد عن طريق تبسيط إجراءات فتح الحسابات المصرفية وتحسين التغطية الجغرافية
4. تعميم وسائل الدفع غير النقدية والالكترونية كبديل للاستخدام المفرط للنقد

ويتمثل الإصلاح الجديد بتغيير قيمة قاعدة الأوقية بنزع صفر منها (100 أوقية حالية = 10 أواق جديدة؛ 10 أواق حالية = 1 أوقية جديدة)، وهو ما يستجيب لرغبة السلطات العمومية بمواءمة وسائل الدفع مع مقتضيات الحداثة والتنافسية في الاقتصاد الوطني.

وبعبارة أخرى فإن تغيير العملة يعني تقسيم وحدتها على قاسم مشترك وتكييف العملة المحسنة مع كل مبلغ مكتوب على الورقة أو القطعة النقدية. ويتمثل ذلك في العملة الوطنية بتقسيم المبالغ على عشرة (10). وعليه فلن يكون له أي تأثير على اسم العملة الوطنية الذي سيبقى كما كان: الأوقية.

